الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١٢/٢٣
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/١/٢٥
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٣/٣٠

الديمقراطية في الفكر السياسي القومي العربي المعاصر قراءة نقدية

Democracy in Contemporary Arab Nationalist Political Thought: A Critical Reading

م. ثناء عبد العزيز سيد
Thanaa Abdul Aziz Saeed

أ.د.امل هندي الخزعلي
Amel hendy al-gazahly@copolicy.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
University of Baghdad / College of Political Science
al-gazahly@copolicy.uobaghdad.edu.iq Thanaa.abcd2201p@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص:

يعالج هذا البحث نقد الديمقراطية في الفكر السياسي القومي العربي المعاصر، ومناقشة ما انتجه هذا الفكر من تصورات واطروحات للديمقراطية الاجتماعية دون الديمقراطية السياسية، إذ تعرضت هذه التصورات من قبل الدراسات النقدية لجوانب عديدة بدأ من اغفال الديمقراطية في الفكر السياسي القومي العربي وجدلية العلاقة بين الديمقراطية والقومية وصولاً الى نقد شكلها والعيوب الفكرية التي تعتريها، وتعارضها مع الديمقراطية الليبرالية ، لتشكل بذلك النموذج غير الأمثل لنظام الحكم في البلدان العربية . كما ظهر التناقض الفكري الجوهري عند الانظمة السياسية السلطوية و ممارستها الاستبدادية، و رفضها الديمقراطية السياسية في آن واحد. واخذ هذا التناقض بعداً نقديًا لدى المفكرين المعاصرين في سياق فكري جدلي لإيجاد حلاً لهذا التناقض من خلال السعي إلى إيجاد مخرج فكري عن طريق تبني أنموذج الديمقراطية الملائم للخصوصية العربية ، ولتجاوز الازمات السياسية التي خلفتها تلك النظم الاستبدادية .

الكلمات المفتاحية : فكر سياسي، القومية العربية ، الديمقراطية ، نقد، السياسة .

Abstract:

This research addresses the critique of democracy in contemporary Arab nationalist political thought, and discusses the conceptions and proposals for social democracy produced by this thought without political democracy, as these conceptions have been subjected to continuous criticism by thinkers of various political orientations. Critical studies have addressed many aspects, starting with the neglect of democracy in Arab nationalist political thought and the dialectic of the relationship between democracy and nationalism, and reaching the critique of its form and the intellectual flaws that afflict it. Its incompatibility with liberal democracy makes it an unsuitable model of governance in Arab countries. A fundamental intellectual contradiction and tension emerged within authoritarian political systems, characterized by their despotic practices and simultaneous rejection of political democracy. This contradiction has taken on a critical dimension among contemporary thinkers. In a dialectical intellectual context, the aim is to find a solution to this contradiction by seeking an intellectual way out through adopting a democratic model suitable for Arab particularities, and to overcome the political crises left behind by those authoritarian regimes.

Keywords: thought, Arab nationalism, democracy, criticism, politics

المقدمة :

كان الفكر السياسي القومي العربي المعاصر من ابرز التيارات الفكرية العربية الذي لعب دورا هاما في المنطقة العربية طيلة العقود التي تلت الفترة الاستعمارية ، حيث كانت طروحاته الفكرية تتعلق بمركزية الامة العربية الواحدة والتأكيد على تحقيق الوحدة العربية و قيام دولتها المنشودة ، والادعاء بتحقيق الحرية والتنمية الاقتصادية من اجل القضاء على الاستعمار الذي جزئ العالم العربي الى كيانات قطرية متعددة وفقا لاتفاقية سايكس بيكو في عام ١٩١٦، وخلق كيان مصطنع في المنطقة العربية الا وهو الكيان الصهيوني وفقا لوعد بلفور عام ١٩١٧، على الرغم من ذلك اخفق الفكر القومي العربي في تحقيق هذا الطروحات الفكرية التي من اجلها تم ارجاء قضايا سياسية هامة و منها قضية الديمقراطية تحت ذريعة التحرر من الاستعمار، وتحقيق الاستقلال الوطني، والوحدة العربية مما جعله قاصرا عن الاهتمام بمسائل الحريات والحقوق ، والتداول السلمي للسلطة، والتعددية الحزبية .

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع مازال يتمتع بحيويته الفكرية نظرا لما يثيره الفكر القومي العربي المعاصر من جدل كبير في العديد من الاوساط الفكرية والسياسية على الساحة العربية، ناتجاً عن فشله في الاهتمام بالديمقراطية و اخفاق الحركة السياسية القومية العربية ، التي تبنت هذا الفكر، في تحقيق الاهداف الرئيسية التي تضمنها، رغم تسلمها للسلطة في اكثر من بلد عربي ولفترة زمنية ليست بالقليلة.

كما تبدو اهمية الدراسة من خلال ما سببه اهمال الديمقراطية من اثار سلبية على مختلف الاصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، كون الفكر القومي العربي المعاصر قد لعب دورا بارزا في الاحداث والتطورات السياسية التي شهدها الوطن العربي في الزمن المعاصر، لذلك بات من الضروري اعادة تقييم هذا الفكر و نقده.

اشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في التساؤل عن الكيفية التي تعامل بها الفكر القومي العربي مع مفهوم الديمقراطية، في ظل انشغاله بقضايا التحرر الوطني والوحدة القومية. فبينما رفعت الحركات القومية شعارات الحرية والتحرير، إلا أن الديمقراطية غالبا ما عدت قضية ثانوية أو مؤجلة أمام أولوية مواجهة الاستعمار وتحقيق الوحدة. وقد أدى هذا التوجه إلى بروز أنماط سلطوية في التجربة السياسية العربية، استندت إلى شرعية الثورة والكفاح ضد الإمبريالية أكثر من استنادها إلى المشاركة الشعبية والمؤسسات الديمقراطية. لذا توجب طرح السؤال الرئيسي :هل شكل الفكر القومي العربي عائقاً أمام نشوء الديمقراطية

في العالم العربي، أم أنه قدم مقاربات بديلة غير ملائمة لشروط الدولة الحديثة؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية، و لعل من ابرزها :

١. ما هي التصورات النظرية لمفهوم الديمقراطية في الفكر القومي العربي المعاصر؟
٢. كيف أثر السياق التاريخي للتحرر الوطني ومواجهة الاستعمار على تأجيل الديمقراطية؟
٣. إلى أي مدى ساهمت النخبوية والزعامة الفردية في تكريس الاستبداد على حساب المشاركة السياسية؟
٤. هل يمكن استعادة قراءة نقدية للفكر القومي تتيح صياغة مشروع ديمقراطي جديد يتلاءم مع تطورات الدولة العربية المعاصرة.

فرضية البحث :

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الدراسات النقدية التي عالجت قضية الديمقراطية في الفكر القومي العربي تكرست حول مناقشة التناقض بين الطروحات الفكرية القومية بشأن تبني الديمقراطية الاجتماعية و ما آل اليه هذا الفكر من اعتماد مفاهيم تقف بالضد منها مثل اعتماد الحزب او القائد وغيرها من المفاهيم التي تنطوي على مفاهيم استبدادية التي حاول الفكر القومي العربي المعاصر ان يقدم لها المبررات. مما يثير اشكالية اخفاق الديمقراطية في الفكر القومي العربي المعاصر، وتسعى هذه الدراسة الى بيان هذه الاشكالية وتقديم رؤية للحلول الممكنة لها.

منهجية البحث :

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والوصفي من خلال مراجعة وتحليل الادبيات السياسية للفكر القومي العربي المتعلقة بقضية الديمقراطية .

اولاً : الاطار النظري و المفاهيمي للديمقراطية

تنال الديمقراطية في الوقت الحاضر اهمية كبيرة سواء من حيث كونها خيارا ايديولوجيا ام اسلوب للحكم، فهي ضرورة من ضرورات العصر، وان شرعيتها يجب ان تكون الشرعية الوحيدة التي لا بديل لها(الخزعلي ٢٠٠٦، ١٢٨) (مراد ٢٠٠٩، ٣٣). كما تعد الديمقراطية الدعامة الاساسية التي تمثل نظام الحكم في الدول المتطورة ، كما لم يعد الحديث عنها ترفا فكريا، او جدلا كلاميا بقدر ما اصبحت اساسا جوهريا في معالجة اغلب المشكلات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية . ويتجلى امتدادها الواسع في الجوانب الفكرية والثقافية للمجتمعات، رغم قصور التطبيق في مجال الواقع الاجتماعي و السياسي بالشكل المتعارف عليه، لاسيما في دول عالم الثالث.(حسن ٢٠١٧، ٥١)

وعلى الرغم من وفرة التعريفات المتعلقة بالديمقراطية الا انه لا يوجد تعريف وجامع متفق عليه، و يعود سبب ذلك إلى مسالتين أولهما: أنها مثلت حلما طوباويا لرواد الفلسفة والفكر في مجال مثلها او قيمتها، وثانيهما: انها نتيجة التطور التاريخي للأمم المختلفة بحيث استمدت جذورها من التجارب التاريخية والتراث الثقافي لهذه الأمم مما اسبغ عليها خصوصية متميزة في مجال التفكير و طرق التعبير عنها(الخزعلي ٢٠٠٦ ، ١٢٨). حيث يشير مفهوم الديمقراطية حسب المفهوم التقليدي لها (حكم الشعب للشعب من اجل الشعب) الى دلالة سلطة الشعب الذي قد يمارس دور الحاكم، في إدارة شؤون الحكم، هذا الشعب يتكون من عدة فئات تدعي كل منها أنها تمثله، كالطبقة العاملة ، أو الفئة النخبوية المهيمنة على السلطة، أو الطبقة البرجوازية، حيث تستمد الديمقراطية هذه الشرعية من غالبية الشعب . وبالنتيجة فإنه لا توجد سلطة مباشرة للشعب إلا من خلال ممثليه ونوابه ومجالسه ومؤسساته التي تجسد سلطته أو عن سلطة طبقة معينة أو سلطة الحزب الحاكم، أو حتى سلطة الفرد الطاغية أحياناً . هكذا يبدو واضحاً أن الديمقراطية هي سلطة بديلة من سلطة الحاكم الفرد، بمعنى السلطة في الديمقراطية تشمل الانسان، او الشعب، او الأمة. (صالح ٢٠١١، ١٠)

لذا لابد ان تمثل سلطة الحكم غالبية الشعب و التعبير عن اراءه في النظام الديمقراطي، انطلاقا من مبدأ اعتبار الانسان غاية محورية في حركة النظام السياسي التي تهتم باحترام الانسان و حريته و حقوقه في التعبير والتنظيم والتجمع، وحق العدالة القضائية، و مراعاة آلية التداول السلطة التي من خلالها يمكن تغيير الهيكلية المجتمعية وسياساتها للحماية من خطر العوز و الحرمان . فضلا عن ادخال الحرية في العلاقات السياسية، أي في علاقة الأمر والطاعة اللصيقة بكل مجتمع ومتطلبات فرض النظام ليس عن طريق الغاء السلطة، ولكن عن طريق ترتيبها بشكل يتوافق مع حريات الافراد وحقوقهم. لذا تقوم الديمقراطية على ركزتين أساسيتين هما: (الخزعلي ٢٠٠٦ ، ١٢٨-١٢٩)

- الثقة بالفرد الذي ارتقى إلى مرتبة المواطن.
- ترسيخ السلطة المؤسساتية المقننة.

وهناك من يعرفها على انها اسلوب للحياة تقوم على مبدأ سيادة القانون وحق الافراد في المساواة والحرية . وعرفت الموسوعة الأمريكية الديمقراطية على : (انها شكل من اشكال الحكومة تكون اغلب قراراتها وتوجهاتها السياسية مستنده على الموافقة الحرة لأغلبية المحكومين ولتكون السلطة النهائية بيد الشعب) . كما عرفها (لاري ديموند) كونها(نظام سياسي يتميز بوجود انتخابات حرة وعلنية وقيود قليلة على المشاركة السياسية ومنافسة حقيقية وحماية الحريات والحقوق المدنية). (احمد وعواد ٢٠١٣، ٣)

و كما تُعرف ايضا أنها (ترتيب مؤسسي يتيح ضمان مشاركة المواطنين في اختيار قادتهم عن طريق الانتخابات)، وعرفها (علي خليفة الكواري) بأنها (نظام حكم ومنهج سلمي الادارة اوجه الاختلاف في

الرأي والتعارض في المصالح ويتم ذلك من خلال اقرار وحماية وضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للجماعة بما في ذلك تداول السلطة عن طريق الانتخاب وفق شرعية دستور ديمقراطي). (احمد وعواد ٢٠١٣، ٤)

و في ضوء ذلك، أصبحت الديمقراطية موضوعا هاما للصراع الايديولوجي المعاصر، بحيث تدعي اغلب الايديولوجيات انها لها الاحقية بصفة الديمقراطية من خلال اختيار تعبيرات مختلفة لها(كالديمقراطية الليبرالية او البرجوازية) او (الديمقراطية الاشتراكية او الاجتماعية او الشعبية)او (الديمقراطية الاسلامية او العربية)، وغيرها.(هلال وآخرون ٢٠٠٢، ٣٦)

حيث ان الديمقراطية الليبرالية التي تعد المبدأ الفلسفي لكل الديمقراطيات الغربية هي نتيجة ترابط بين فكرتين هما الديمقراطية، والليبرالية، رغم اختلافهما في ظروف النشأة التاريخية و المضمون الخاص بهما، وبالتالي كان لهذا الترابط مشاكله وتناقضاته. اذ تعود جذور الديمقراطية الى مفكري العصر الاثني و تطبيقاته، حيث كانت مضامينها تشمل ضمان حقوق البشر وحرياتهم ومساواتهم في شؤون الحياة. اما فكرة الليبرالية فقد نشأت في القرنين السابع عشر والثامن عشر كتعبير عن واقع اجتماعي جديد يتمثل بصعود الرأسمالية في القارة الاوربية، مما ادى بالنتيجة الى تبلور حرية الافراد في التملك ابتداء ثم تطورت الى حقوقهم و حرياتهم السياسية فيما بعد .(هلال وآخرون، ٢٠٠٢، ٣٧) (الصبيحي،٢٠٠٠،١٣٠).

وكما ظهر مصطلح الديمقراطية الشعبية بعد الحرب العالمية الثانية الذي يشير الى الترابط بين فكرتين الديمقراطية الماركسية التي اساسها دكتاتورية البروليتاريا والديمقراطية البرجوازية التي أساسها النظام الرأسمالي. و تمثل احد نتائج تطور الثورة الاشتراكية في ظروف ضعف الاستعمار التقليدي ، وتغير ميزان القوى في صالح الاشتراكية بظهور الاتحاد السوفيتي . ثم حصل تطور في تعريف المفهوم فاعتبرت الديمقراطية الشعبية احد اشكال دكتاتورية البروليتاريا وفقا لقرارات المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي في عام ١٩٦٢ ثم انتشرت بعد ذلك في دول شرق اوروبا.(هلال وآخرون ٢٠٠٢،٤٥)

لم تحظ الديمقراطية بمفهومها الليبرالي باهتمام كبير في الفكر القومي العربي المعاصر حيث وقف هذا الفكر موقفاً رافضاً من الديمقراطية البرلمانية ووصفها بأنها أسلوبا برجوازيا لممارسة السلطة، وبالتالي فأنها تؤدي الى سيطرة القوى الاستغلالية الإقطاعية البرجوازية على مقاليد السلطة(حمدو ٢٠٠٧، ١٢٠) مما يؤدي الى احتكارها مؤكدا فشل التجربة البرلمانية بالمفهوم الغربي في تحقيق الحرية في الوطن العربي، نظراً لأن النظم الديمقراطية النيابية هي أسلوب البرجوازية الغربية في الحكم. فضلا عن كونها نظمًا رجعية تخدم مصالح طبقة معينة. لهذا فأن نقل تلك التجربة كان مجرد نقل تجربة شكلية غربية الى تلك

الأقطار، ولما كانت المجتمعات العربية ليست برجوازية محضة، و أنما هي مجتمعات شبه إقطاعية قبلية برجوازية، مما ادى الى قصورها عن مواجهة مهام النضال الاشتراكي من جهة، و عجزها عن ترسيخ جذورها في الواقع العربي من جهة أخرى. (حمدو ٢٠٠٧، ١٢٠) (فتح الله ٢٠١٢، ١٨٤٣)

يبين (محمد عابد الجابري) اسباب اهمال الفكر القومي للمسألة الديمقراطية في كون هذا الفكر جزء من الفكر العربي الذي يمثل مظهر من مظاهر الواقع العربي الذي لم يعرف الديمقراطية، وممارستها والذي استمر بالعيش في ظل الممارسات السلطوية الاستبدادية في كل مجال. وبالتالي فان الفكر القومي العربي كان وما يزال واقعاً تحت تأثير غياب الديمقراطية في العالم العربي، كان وما يزال فكراً غير ديمقراطي مثله في ذلك مثل التيارات الفكرية العربية الأخرى، و اشار إلى مظاهر تهميش الديمقراطية في أدبيات الاحزاب القومية. فضلا عن عدم ديمقراطيته مع التيارات الفكرية الاخرى المخالفة او المضادة له السائدة في البلدان العربية ويعتقد(الجابري) ان مسألة غياب الديمقراطية مسألة عامة في الواقع العربي الذي عانى من التسلط و الاستبداد ، و نتيجة لذلك تأثر هذا الفكر بغياب الديمقراطية. (١٩٩٢، ٢٣٠ – ٢٣١) (ابو عودة، ٢٠١١)

و يعزو بعض الباحثين الموقف السلبي تجاه الديمقراطية لأسباب عديدة منها: (الخضرا ٢٠٠٧، ٤٧٩) (الصواني ٢٠٠٣، ١٣٩–١٤٠) (خدوري ٢٠٠١ ، ٤٠)

١- ان الفكر القومي العربي لا يفكر في الحريات بقدر ما يفكر في موقف الجماعة من الآخرين.
٢- أن أهداف القومية وأهداف الديمقراطية تتقاطع دون أن تتلاقى بالضرورة .
٣- أن الفكر القومي العربي في مراحله الأولى كان يفتقر الى إيديولوجية متماسكة، فضلا عن اولوية الأهداف العربية كتحقيق الاستقلال العربي و الوحدة العربية . وكذلك يمكن أن يكون التكوين الطبقي للقوى التي كانت تقف وراء الحركة القومية سبباً لهذا الإغفال للديمقراطية فقد كانت هذه القوى مستمدة أساسا من الفئات الطبقية الاجتماعية ونبلاء الحضر في الولايات العربية من الإمبراطورية العثمانية.
٤- تكمن أزمة الفكر القومي العربي مع الديمقراطية في خلو الحركة القومية العربية من اسس ديمقراطية ليبرالية في التعامل مع الجماهير و الاحزاب السياسية الاخرى و القبول بتداول السلطة وانتهاجها اسلوب العمل السري في نضالها السياسي قبل استلام السلطة ما ادى الى ايجاد انظمة سياسية استبدادية بعد استلامها السلطة .

نتيجة لذلك، برزت كتابات لمفكرين قوميين عرب تطرح مفهوماً جديد للديمقراطية من خلال ربطها مع الاشتراكية، و رفض التعددية الحزبية، و التنظير لفكرة الحزب الواحد القائد للدولة والمجتمع في عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين.(الدجاني ١٩٩٨،١٣٩) (رؤوف ٢٠٢٠، ١٧٠)

ثانياً : تبني الفكر القومي العربي الديمقراطية الاجتماعية او الشعبية

تبنى الفكر القومي العربي المعاصر الانموذج الديمقراطي الاشتراكي، او الشعبي –تأثرا بالنموذج الديمقراطي الاشتراكي الماركسي– الذي يقوم على حصر حق ادارة السلطة السياسية بطبقة او تحالف طبقات اجتماعية معينة (طبقة العمال والفلاحين، او تحالف قوى الشعب العاملة) . عبر حزب حاكم طليعي يقود التنظيم السياسي العريض من خلال توجيه تحالف قوى الشعب العاملة نحو بناء الاشتراكية ويحثها على الممارسة السياسية مثلا (التجربة الناصرية في مصر). (الناصر ١٩٩٨، ٢٩) (النقيب ١٩٩٩، ١٤٩)

ان من عوامل تبني الفكر القومي العربي انموذج الديمقراطية الاجتماعية(الاشتراكية) التلازم الحاصل ما بين الوحدة و الاشتراكية كشعار لتحقيق العدالة الاجتماعية ، و قد مثلت التنظيمات الجماهيرية التي أسسها جمال عبد الناصر بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦١، مثل هيئة التحرير(١٩٥٤–١٩٥٨)، الاتحاد القومي (١٩٥٨–١٩٦١)، والاتحاد الاشتراكي العربي (١٩٦١–١٩٦٣)، تنظيمات واسعة تهدف إلى تعبئة المجتمع بأسره وتوجيه المطالب الاجتماعية الاقتصادية والسياسية حيث ان كل تنظيم منها كان يمثل مرحلة مختلفة في تطور الفكر الناصري، حيث شهد هذا الفكر انتقالًا من مرحلة السعي للوحدة العربية إلى مرحلة الاشتراكية العربية. (شرقي ٢٠١٤، ٦٨– ٦٩) (التكريتي ٢٠٠٠، ١٩١–١٩٢) .

كما ان الطرح الناصري يفضل الديمقراطية الاجتماعية على الديمقراطية السياسية، حيث يتصورها الأساس الذي ينبغي أن يسبق الحرية السياسية. و من منظور هذا الطرح تعد ثورة يوليو ثورة ديمقراطية اشتراكية تسعى لتحقيق سيادة الشعب، وقيام مجتمع متساوٍ قائم على تكافؤ الفرص والإنتاج. ويرى ايضا أن الحرية الاجتماعية هي الشرط المسبق لتحقيق الحرية السياسية، مع التأكيد على ضرورة إزالة الفروق الطبقية في المجتمع بالطرق السلمية. (عبد الناصر ١٩٦٢، ٧٧– ٧٨) (عبد الناصر د.ت ، ٢٥–٢٦)

وفي إطار هذا الطرح الفكري الناصري للديمقراطية، فأن (محمد حسنين هيكل) قدم وصفاً للتصور الذي كان سائداً بإعطاء الأولوية لتحقيق شوط ابعد مما سمي بالديمقراطية الاجتماعية (يقال مثلا: أيهما اقرب الى جوهر الديمقراطية أن تكون للفلاح قطعة ارض يملكها وأن تكون له مجرد تذكرة انتخابية يستعملها في واقع الأمر نيابة عن ذلك الإقطاع مالك الأرض ويقال مثلاً: وأيهما اقرب الى جوهر الديمقراطية: أن يجد العامل مكاناً لابنه في الجامعة أو أن يقف في طابور أمام صندوق الانتخابات لم يكن متصوراً أن تكون هناك أغلبية ضد تحقيق الاستقلال أو ضد الإصلاح الزراعي، أو ضد اعلان الجمهورية، أو ضد بناء السد العالي أو ضد بناء قاعدة صناعية صلبة، أو ضد إعادة التوازن الاجتماعي).(الهرماسي د.ت، ١٧٥–١٧٦)

ويعرف البعض هذا النوع من الديمقراطية بأنها ذلك الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يسمح لمجموع الشعب أن يحكم نفسه بواسطة مؤسسات تمثل إرادته ويستطيع بواسطتها أن يعبر عن رغبته في خدمة المصلحة العامة. (١٩٦٦، ٢٠٠) ويذكر (منيف الرزاز) في هذا المجال (لقد اخترنا الديمقراطية الشعبية نظاماً للحكم السياسي، لاعتقادنا أنها النظام الوحيد الذي يمكن أن يرفع المواطنين الى ذلك المستوى الذي تتطلبه أمة تريد أن تحيا حياة كريمة، وأن تؤدي رسالة في هذا المجتمع العالمي الكبير) و يستمر بقوله (ولأنها النظام الوحيد الذي يهيئ للفرد أن يخلق ذاته، وينشئ شخصية مستقلة قوية وأن يطبق أحسن إمكانياته بحرية وأنطلاق كاملين). (١٩٦٠،١٧٢)

وفي هذا السياق يشير سعد الدين إبراهيم إلى أنّ (الأنظمة الثورية تستمد شرعيتها من إيديولوجية تمثل عقداً اجتماعياً، صريحاً أو ضمنياً، بينها وبين جماهير شعوبها، وتتعهد من خلاله ببناء مجتمع عصري تسوده العدالة والمساواة والحرية والرفاه، ويقوم على أساس الاستقلال). (ابراهيم ١٩٩٨ ، ٤٢٣) (نصار ٢٠٠١، ٢٣) (اوين ٢٠٠٤، ٥٨) . مما انعكس هذا الامر بشكل سلبي من خلال تركيز السلطة تدريجياً في يد حاكم واحد، وتحولت الدول من التعددية إلى حكم الحزب الواحد، ثم إلى سلطة الفرد، رغم بقاء الأطر الشكلية، و تحول الجناح المدني في السلطة إلى نخبة تكنوقراطية منفذة لا صانعة للقرار، بينما ازداد نفوذ الأجهزة الأمنية والإعلامية، اللذين تحولا إلى أدوات قمع وترويج وتأليه للحاكم. مما سادت حالة من القبول أو الإذعان الشعبي، مقابل معارضة صامتة من النخب المسيسة، و تحولت لاحقاً إلى معارضة علنية وعنيفة، لكن أجهزة القمع والإعلام تمكنت من سحقها أو دفعها إلى المنفى. كما لجأت الأنظمة إلى افتعال أزمات خارجية لصرف النظر عن الأزمات الداخلية وتعيش هذه الأنظمة أزمة شرعية مستمرة منذ هزيمة ١٩٦٧، خفت بشكل مؤقت بعد حرب ١٩٧٣ والطفرة النفطية، لكنها عادت للاحتدام منذ أواخر السبعينات حتى اليوم . (ابراهيم ١٩٨٨ ، ١٩٥ – ١٩٦)

ونخلص في ضوء ما تقدم ان الفكر القومي العربي في تبنيه الديمقراطية الاجتماعية او الشعبية تأثر بالفكر الاشتراكي (الماركسي الروسي) الذي تبنى هذا النوع من الديمقراطية ، مع اضفاء الخصوصية العربية عند تطبيقها على ارض الواقع .

ثالثاً : نقد مفهوم الديمقراطية في الفكر القومي العربي

من المعروف ان الديمقراطية فكرة غربية ترتبط بالفكر الليبرالي ، لذا يرى (الياس مرقص) ان الفكر القومي العربي قد اهمل ركني الديمقراطية (الليبرالية، الشعب) في تصوراته الفكرية، حيث رفض المذهب الليبرالي كونه يرتبط بالاستعمار والامبريالية و اتخذ من المنهج التقليدي نمطا له لمواجهة الخارج – قوى الاستعمار والصهيونية –، في ذات الوقت اغفل مفهوم الشعب مستخدما بدلا عنه مقولة (الجماهير الكادحة المناضلة العظيمة السائرة نحو دحر الصهيونية والإمبريالية إلخ.) حسب تعبير

(الياس مرقص) .(ميسلون نت ٢٠٢١) و بذلك أسقط الفكر القومي العربي مقولة الديمقراطية أيضا من سلوكه وتنظيراته، ومع إسقاط هذه الثلاثية، بدأ هذا الفكر يوافق مقولتي (الجماهير والديمقراطية الشعبية،) مع تصوراته وبذلك تأسست الشمولية ، حيث تم استخدام تعبير الجماهير في مؤسسات الدول التسلطية لدعم مشروعات الاستبداد القومي التي قادت انظمة القومية العربية الحاكمة إلى التدمير و الخراب . ولذا يعتقد(الياس مرقص) ان ضرورة منع استغلال الجماهير من اجل عدم تحولها إلى حركات شمولية حاملة للتأخر والاستبداد والعنصرية، و لمنع ظاهرة تغول ثنائية (دولة تسلطية) / مجتمع جماهيري) من خلال العمل على تعميق مضمون (الثورة القومية الوطنية الديمقراطية) التي اهملها الفكر القومي العربي، كونها تحمل مسؤولية ومضامين تهدف إلى مواجهة ظواهر التأخر التاريخي. (غليون ٢٠٠٦ ، ٧٩) (الرأي نت ٢٠١١)

ويحاول (عزمي بشارة) تبرير التخلي عن الديمقراطية بتأكيده على دور الاستعمار الذي اعاق الديمقراطية من خلال تفتيت الامة(٢٠١٢، ٣٥٠) (٢٠٠٨، ١٢٨)، اذ ان الظاهرة الاستعمارية عملت على خلق ازمة شرعية الكيانات السياسية بسبب تجزئتها للبلاد العربية مما اعاق نمو الديمقراطية كونها تتعارض مع طموح بناء الامة الواحدة من وجهة نظر الفكر القومي العربي .و قد تبنت الحركات القومية هذا التصور من خلال تأكيدها على ان الصراع ضد السيطرة الاستعمارية من اجل الحصول على الاستقلال ادى الى تداعيات جعلت المجتمعات العربية غير مهيأة الى تقبل الديمقراطية و فكرة الحزبية ، و اصبح مفهوم الثورة هي الوسيلة الأساسية للتغيير والتحديث والتحرير وكانت مشروطة بقبول علاقه الطاعة الكاملة للزعيم القائد واستخدم كل وسائل القمع والتخويف والتهميش والترهيب والترغيب من اجل البقاء في السلطة. واصبح الأداة الملائمة لتحقيق البناء الاجتماعي والسياسي من قبل تلك السلطة(علي ٢٠٠٥، ، ١٨٩– ١٩٠). حيث عجز الفكر القومي العربي عن إيجاد صيغة الديمقراطية الحقيقية بسبب نخبوية هذا الفكر ، فضلا عن غياب مقومات دولة المواطنة والمؤسسات عنها مما أدى إلى طغيانه على الديمقراطية وتعزيز الفوضى وخلق الانقسامات الطائفية والأثنية والقومية. (ربابعة ٢٠٢٣، ٩٣)

فضلا عن ان عرقلة نمو الديمقراطية وتطورها في البلاد العربية يعود الى التطلع العربي إلى بناء الامة الواحدة بدلا من شرعنة الكيانات السياسية القائمة وديمقراطتها، و الحق ان تجزئة الوطن العربي حرمت الحركة القومية العربية من المهام الديمقراطية بخلقها أزمة شرعية الدول القائمة، و لكن على جانب اخر تحول التعرض المستمر لشرعية الدول إلى ذريعة لغياب الديمقراطية. (بشارة ٢٠٠٩ ، ١٧– ١٨)

وتساوقا مع ما تم ذكره ذهب الفكر القومي العربي غالبًا الى ابعد من ذلك من خلال اعتبار الديمقراطية قضية ثانوية يمكن تأجيلها، كونها عقبة أمام الطموحات الوحدوية المركزية، هذا التصور ساعد الأنظمة السياسية القومية على استغلال الوحدة كوسيلة للحصول على الشرعية والبقاء في

السلطة(العلوي٢٠٠٩ ، ٣٥١)، فضلا عن النظر بإيجابية إلى هذه النظم و برنامجها الاقتصادي و الاجتماعي و محاربة الاحلاف الامبريالية و الصهيونية، ومنعا من إثارة قضايا المشاركة السياسية و الديمقراطية و حقوق الإنسان و صدا لمحاولات الاستعمار للتدخل في شؤون تلك الدول تحت ذريعة استبدادها و معاداتها للحرية. (بلقزيز ٢٠١٠ ، ٦٤) (الجابري ١٩٩٤، ١١٥)

ان انشغال الفكر القومي العربي في اكمال مهام ما أسماه الثورة القومية والتوحيد السياسي في صيغة دولة واحدة أو اتحاد دول ، ادى الى تأجيل تحقيق الديمقراطية، وجعلها أكثر تعقيدًا وصعوبة، وأكثر هشاشة وعرضة لعدم الاستقرار. ذلك بسبب ضعف الدول العربية، مما ساعد على تقليص قدرتها على تلبية شروط بناء الحضارة الإنسانية المادية والمعنوية، التي تُعد المصدر الأول للشرعية القومية في العصر الحديث، وبالتالي تمنع هذا المسألة قيام حكم مستقر ومقبول. (غليون١٩٩٤ ، ١١٣)

و بهذا الصدد يؤكد (برهان غليون) الى عوامل اخفاق الحركة القومية العربية في تدعيم مسألة ديمقراطية من خلال تحديدها في (ظرفية الممارسة التاريخية والسياسية) لدول خارجة من الاستعمار من خلال تقديم لأولويات العمل الوطني التي تتمثل في إعادة الاعتبار للهوية، و لكرامة الشعب، و للثقافة المحلية، هذه الاولويات غلبت على رؤية الحركة القومية وجعلتها تقلل من أهمية الديمقراطية. الى جانب ذلك، اخفاق هذه الحركة في إقامة نظام اقتصادي ثابت ومستقر وناجح، نتيجة لذلك عجزت عن بناء دولة حديثة ذات مؤسسات، وكرست ظاهرة شخصنة السلطة فضلا عن وجود نزاعات وخلافات كثيرة بين هذه فصائل هذه الحركة. (١٩٩٤، ٥٣-٥٤)

بينما يؤشر (عبدالاله بلقزيز) نتائج تعثر الديمقراطية السياسية ذات النموذج الليبرالي حين وصل القوميين الى السلطة بالشرعية الثورية من خلال احتكار الحكم السياسي طيلة نصف قرن، و اهمال مسألة الحريات العامة و حقوق الانسان ، و رفض التعددية السياسية من خلال التأكيد على الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية(الديمقراطية الاجتماعية) كونها اساس النظام الديمقراطي التي اصابها التراجع. (٢٠١٠ ، ٨٢-٨٣)

فضل عن ذلك يمكن القول ان هذا النموذج الديمقراطي الاجتماعي تعثر في الانتقال إلى الديمقراطية السياسية، نتيجة عدة عوامل، فقد تحملت الدول ذات الانظمة القومية أعباء مادية وصراعات طويلة في سياق الصراع العربي–الإسرائيلي، مما أدى إلى عسكرة الحياة السياسية والاجتماعية، وأثر سلبًا على التطور الاقتصادي والسياسي والديمقراطي. كما أن تركز السلطة في يد الدولة وإضعاف المجتمع المدني منع تبلور الديمقراطية السياسية الحقيقية. الى جانب ذلك، أدت السيطرة المطلقة على القطاع العام إلى مركزية شديدة في السلطات، مما أثر سلبًا على ملامح المجتمع المدني الذي يعد ضروريًا لأي عملية ديمقراطية سياسية. (حسين ١٩٧٥، ١٢٣) (منيف ٢٠١٣، ٨٦)

و يرى (برهان غليون) أن إعطاء هذه الانظمة الشمولية" مفهوم السلطة الاستيلائية" وفقا للمعنى التقليدي للكلمة القائم على القوة المادية والعسكرية المحضة، كونها سلطة الأمر الواقع التي تتسم بسمتين هما : رفض منطق التغير والتحول والتطور داخل النظام، و التمسك بالثبات والاستمرار والاستقرار مما ساهم في رفضها التعددية السياسية و التحولات الديمقراطية بكونها تجسيدا لإرادة جمعية ، كما تجد صعوبة في ان تخضع للتطور او التغيير إلا في حالات استثنائية: اما بالانهيار من الداخل أو بفعل عوامل خارجية ، وأفضل ما يمثل غياب منطق التحول والتطور والتغير فيها هو الثبات الأسطوري لرئيس الدولة وزعيمها (غليون burhanghalioun)

و بناءً على ذلك، تبني الفكر القومي العربي شعار الديمقراطية الاجتماعية مرحليا للتعبير عن النمط الثوري، و تجاهل الديمقراطية السياسية كونها من وجهة نظر هذا الفكر مرتبطة بالقوى الرجعية و الاستعمار(الجابري ١٩٩٤، ٩٠ – ٩١)، هذا ما اكد عليه الميثاق الوطني ١٩٦٢): الحرية السياسية أي الديمقراطية ليست هي نقل واجهات دستورية شكلية ... إن واجهة الديمقراطية المزيفة لم تكن تمثل إلا ديمقراطية الرجعية، والرجعية ليست على استعداد لأن تقطع صلتها بالاستعمار أو توقف تعاونها معه ...). (عبد الناصر ١٩٦٢، ٣٨)

وفي ضوء ذلك، يمكننا القول ان التحولات السياسية في المنطقة العربية جعلت الفكر القومي العربي يتبنى الديمقراطية الاجتماعية تماشيا مع شعاره المعروف (الوحدة ، الحرية و الاشتراكية)، حيث كان اهتمام هذا النوع من الديمقراطية منصبا على تحقيق العدالة الاجتماعية و ازالة الفوارق الطبقية في المجتمع انطلاقا من مشكلات اقتصادية يعانيها المواطنين فضلا عن ضرورة التحرر من الاستعمار و الاستغلال و ضرورة مواجهته بهدف بناء المجتمع وتحقيق الوحدة العربية و لضرب القوى الرجعية المساندة لهذا الاستعمار . على الرغم من ذلك حصل تعارض مع هذه الشعارات بسبب التسلطية التي مارسها النظام السياسي واستبداده بالتالي فشله في تحقيق هدفه الاشتراكي من جهة واخفاقه في تبني الديمقراطية السياسية من جهة اخرى.

لذا فأن الحركة القومية العربية التي فقدت استقلاليتها الفكرية والسياسية عندما اندمجت أو تحالفت مع أنظمة عربية قائمة التي استخدمت القضية القومية كذريعة لمد نفوذها لا لتحقيق مشروع تحرري حقيقي ، لحجة مواجهة "العدوان الإمبريالي–الصهيوني ، اذ أن المشكلة ليست في "النظام القومي العربي " كمشروع استيعابي، بل في المستوعَب أي الحركة المذكورة كانت مطالبة بالقيام بدور المعارض للنظام القائم، الا انها بدلاً من ذلك، أصبحت موالية لأنظمة أخرى بحكم تبنيها للمشروع القومي بشكل غير نقدي أو مستقل، مما آل الى تعطيل تصوراتها وتحولت إلى أداة في يد الأنظمة التي تحالفت معها. مما

أسهم في انفصالها عن قاعدتها الاجتماعية . (بلقزيز ، ٩٠) (والي ٢٠٠٣ ،١١١) (سلوغت ١٩٥٨، ١٨٨-١٨٩)

و نتيجة لذلك، برزت أنظمة الحكم السلطوية او الشمولية ذات الأيديولوجيا الشعبوية التي تتمحور حول ثلاثة أقطاب وهم : (رئيس الجمهورية ، الحزب ، و الجيش)، مما ادى إلى تشكيل الدولة امنية بمعنى (الدولة البوليسية، أو دولة المخابرات)، ودولة الحزب التي تهيمن على معظم الاتحادات والجمعيات في المجتمع، وتعمل على تعبئة الناس من خلال الزعيم ذو الصفة الكاريزمية او حزب ذو أيديولوجية سياسية او الجيش كمؤسسة تنظيمية ، فضلا عن استخدام مصطلحات تدل الجمع والجماعة مثل (الشعب و الجماهير) بقصد استمالتهم الى بنية الدولة(الايوبي ، ٢٠١٠، ٤١١- ٤١٢). وبرز ما يسمى " الديمقراطية الاستفتائية الشعبوية و هي ديمقراطية موجهة الى الشعب بكل طبقاته الفقيرة و المعدمة بهدف السيطرة عليه من خلال خطاب سياسي مليء بالطموحات الوطنية والوعود والدعوات الى المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية. (الايوبي ٢٠١٠، ٤١٢) (.drsabrikhalil ٢٠٢٥)

و هذا ما يؤكده (غسان سلامة) بقوله : (... ادعت النظم السلطوية أنها مكرسة مجهودها لصالح قضية التحرير الوطني، وأنها أكثر التزاماً بالوحدة الوطنية ولو في مقابل التوحيد الإجباري وقمع الأقليات، وأكثر تكريساً للتنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والتحديث، على كل حال، كانت تلك النظم نظماً سلطوية تقوم بإفقار الشعب سياسياً، وإفقار الغالبية اقتصادياً. وفشلت في الواقع في المهام الثلاث جميعاً: تحقيق التحرر الوطني والوحدة والتنمية الاقتصادية. وقامت الدولة البوليسية التي كونتها هذه النظم بتدمير النسيج الاجتماعي وجعل أي نوع من المعارضة المنظمة أمراً مستحيلاً، بغض النظر عن المعارضة الإسلامية عندما لا يتم القضاء عليها بالعنف أو تطويعها...). (كساب ٢٠١٤، ٣٥٨-٣٥٩)

وبناءً على ذلك، يوضح (وليد خدوري) نتائج تبني الديمقراطية الاجتماعية بقوله : (يبقى القاسم المشترك بين أغلبية التجارب القومية هو ليس فقط عدم إعارة أي اهتمام جدي للديمقراطية ولكن التوغل في الدكتاتورية وسحق الحركات السياسية النشطة وتغييب المشاركة الجماهيرية الفعالة عن كل من الصعيد السياسي والاقتصادي والفكري). (د.ت، ٣٦) (حسين ٢٠٠٠، ٣٣٤ – ٣٣٥)

و في السياق ذاته، ينتقد (نافع الحسن) الاحزاب القومية التي استولت على السلطة السياسية دون امتلاكها أية خطة للبناء الديمقراطي او توفير شروط احترام التعددية الفكرية والسياسية وحماية الحقوق والحريات ، و قد تجلت مظاهر الدكتاتورية لدى هذه الاحزاب في بروز للبيروقراطية ، و الهيمنة على السلطة من خلال انتخابات رئاسية شكلية مدى الحياة، أو تكريس سلطتها المادية والروحية دون انتخاب باعتبارها صانعي الاستقلال الوطني(٢٠٠٩ ، ٣٥٠- ٣٥١)، مما ساعد على ظهور فكرة الحزب الواحد، وحكم الفرد الواحد الذي اقتبسته من الأنظمة الشمولية. و بذلك أصبحت الديمقراطية في حيز

التجربة العملية مناقضة للثورة بمفهوم غالبية التيارات القومية، و أن الديمقراطية هي ثورة في علاقة الشعب والفرد بالسلطة تعمل على انتقال الافراد من حالة الخضوع الكامل إلى المشاركة الكاملة في السلطة بأجهزتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، و بالتالي تمثل الضمان الحقيقي لحقوق الإنسان وحرياته السياسية في مجابهة محاولات انتهاكها في مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني وترابط تحقيق الأهداف النهائية للثورة و العدالة الاجتماعية بتحقق الديمقراطية الكاملة. (الحسن ٢٠٠٩ ، ٣٥٠- ٣٥١) (السيد يسين و اخرون ١٩٩١، ١٣٤ – ١٣٥)

الخاتمة :

برر الفكر السياسي القومي العربي المعاصر أغفاله لمسألة الديمقراطية بركائزها الاساسية (المشاركة السياسية للأفراد و احترام حقوق الانسان و حرياته العامة و مراعاة حقوق الاقليات، التداول السلمي للسلطة) ان الديمقراطية فكرة غربية اوربية ترتبط بالاستعمار، و ان النظم البرلمانية نظم تمثل الطبقة البرجوازية او الاقطاعية التي تسيطر على مقاليد السلطة و تحتكرها .

فضلا عن كونها تتعارض مع الهدف المركزي الوحدوي القومي(الوحدة العربية) والانشغال في مواجهة الاستعمار، و الامبريالية و محاربة الكيان الصهيوني. مما جعله يعزف عن الاخذ بالديمقراطية السياسية و أرجائها لحين قيام الدولة العربية الواحدة المنشودة ، والتمسك بالديمقراطية الاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية و التنمية الاقتصادية، و ازالة الفوارق الطبقية والقضاء على الاستغلال . مما آل الى وجود انظمة سياسية استبدادية سلطوية احتكرت السلطة، وفشلت في تحقيق تصور الامة العربية الواحدة و الوحدة العربية، ومحاربة الاستعمار فضلا عن اخفاقها في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية المزعومة مما اسهم في بروز ازمات سياسية تتعلق بحقوق الانسان و حرياته و ازمة الهوية و الاندماج الوطني .

المصادر باللغة العربية:

١- ابراهيم وآخرون، سعد الدين.٢٠٠٢. ازمة الديمقراطية في الوطن العربي. ط٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٢- ابو عودة، يحي سليم . ٢٠١١. الدولة القومية العربية محاولة البناء و التحديات. الحوار المتمدن. https://m.ahewar.org/.
٣- اوين، روجر. ٢٠٠٤ . الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الاوسط. ترجمة عبد الوهاب علوب. ط١. المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة.
٤- الايوبي، نزيه. ٢٠١٠. تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الاوسط. ترجمة امجد حسين. مراجعة فالح عبد الجبار. ط١. بيروت: المنظمة العربية للترجمة،
٥- بشارة،عزمي ٢٠٠٩. ان تكون عربيا في ايامنا. ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٦- بشارة، عزمي ٢٠١٢. المجتمع المدني دراسة نقدية .ط٦. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،
٧- بشارة، عزمي٢٠٠٨. في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي. مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله – فلسطين.
٨- بلقزيز، عبد الاله ٢٠١٠. نقد الخطاب القومي. ط١ . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،
٩- التكريتي، بثينة عبد الرحمن ٢٠٠٠. جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري . ط١ . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

١٠- الجابري ، محمد عابد ١٩٩٢. وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر. ط١. بيروت – الدار البيضاء:المركز الثقافي العربي.
١١- الجابري، محمد عابد ١٩٩٤. الخطاب العربي المعاصر دراسة تحليلية نقدية. ط٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٢- الحسن، نافع . الفكر القومي بين متطلبات التجديد و العودة الى المنابع الاصلية . مجلة جامعة القدس المفتوحة .العدد ١٩ حزيران ، ٢٠٠٩ https.//journals.qou.edu/.
١٣- حسين، السيد حسين . نحو مشروع قومي عربي معاصر . مجلة جامعة دمشق . مج ١٦. العدد الثاني . ٢٠٠٠، ، https://www.damascusuniversity.edu.
١٤- حسين، عادل ١٩٧٥. نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية. ط ١. القاهرة: دار المستقبل العربي.
١٥- حمادي، سعدون ١٩٦٦. أراء حول قضايا الثورة العربية. بغداد: مطبعة الشعب.
١٦- حمدو، محمود عزو٢٠٠٧. اشكالية الاستبداد في الفكر القومي العربي . رسالة ماجستير غير منشورة .كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد.
١٧- الخضرا، بشير محمد ٢٠٠٧. النمط النبوي –الخليفي في القيادة السياسية العربية.. والديمقراطية. ط٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٨- خليل، صبري محمد . الفكر القومي العربي : مراجعات نقدية تأصيلية . https://drsabrikhalil.wordpress.com/ .
١٩- ربابعة، عبد القادر محمد ٢٠٢٣. مشروعية السلطة في الفكر القومي العربي المعاصر. منيف الرزاز. قسطنطين زريق. زكي الارسوزي. ط١. عمان: الان ناشرون وموزعون.
٢٠- الربيعي، وآخرون اسماعيل نوري ٢٠٠٥. الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة. ط١. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية .
٢١- الرزاز، منيف ١٩٦٠. معالم الحياة العربية الجديدة. ط٤. بيروت : دار العلم للملايين.
٢٢- رؤوف، وفيق٢٠٢٠. ما بعد الاخفاق النهضوي – القومي – السلفي أي طريق آخر. ط ١. بيروت : منتدى المعارف .
٢٣- سلوغت، ماريون فاروق ٢٠٠٣. بيتر سلوغت. من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨. ترجمة مالك النبراسي. بيروت: منشورات الجمل.
٢٤- السيد يسين و اخرون ١٩٩١. تحليل مضمون الفكر القومي العربي دراسة استطلاعية . ط٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٢٥- شرقي، يونس ٢٠١٤. المسألة الديمقراطية في الفكر القومي العربي . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية . جامعة الجزائر.
٢٦- الصبيحي، احمد شكر.٢٠٠٠. مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي . ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٢٧- الصواني، يوسف .٢٠٠٣. القومية العربية و الوحدة في الفكر السياسي العربي .ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٢٨- عبد الناصر، جمال د.ت. فلسفة الثورة . مصر: دار المعارف .
٢٩- عبد الناصر، جمال١٩٦٢. الميثاق الوطني يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ . القاهرة: الدار القومية للطباعة و النشر.
٣٠- غليون وآخرون، برهان ١٩٩٤. حول الخيار الديمقراطي. ط ١ . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٣١- غليون وآخرون، برهان ٢٠٠١. الديمقراطية و الاحزاب في البلدان العربية المواقف و المخاوف . ط٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
٣٢- غليون وآخرون، برهان ٢٠٠٩. العروبة و القرن الحادي و العشرين. ط١. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون .
٣٣- غليون، برهان ٢٠٠٦. بيان من أجل الديمقراطية . ط ٥ . المغرب: المركز الثقافي العربي .
٣٤- غليون، برهان حوار مع الدكتور . https://www.arraee.net/ .
٣٥- فتح الله، جرجيس٢٠١٢. نظرات في القومية العربية حتى عام ١٩٧٠. ج ٣. ط١. بيروت - اقليم كردستان : دار آراس للطباعة و النشر- منشورات الجمل.
٣٦- كساب، اليزابيث سوزان. ٢٠١٤ . الفكر العربي المعاصر دراسة في النقد الثقافي المقارن. ط٢. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
٣٧- المجلة العربية للعلوم السياسية. الجمعية العربية للعلوم السياسية. العدد ٣١. صيف ٢٠١١.
٣٨- مجلة العلوم السياسية. كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد. عدد ٣٢. شباط / فبراير ٢٠٠٦.
٣٩- مجلة العلوم السياسية. كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد. عدد ٤٦. تموز /يوليو ٢٠١٣.

٤٠- مجلة العلوم السياسية. كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد. عدد ٥٣. كانون الثاني / يناير ٢٠١٧.
٤١- مراد، علي عباس ٢٠٠٩. المجتمع المدني والديمقراطية. بيروت :مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
٤٢- الخطيب، منير. الياس مرقص و اعادة تأسيس المفهومات القومية . دراسات ميسلون . نشر فبراير شباط ٢٠٢١. https://maysaloon.fr/.
٤٣- منيف، عبد الرحمن٢٠١٣. القومية والهوية والثورة العربية. احمد بعلبكي واخرون. الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر. ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٤٤- نصار، ناصيف ٢٠٠١. منطق السلطة مدخل الى فلسفة الامر. ط٢. بيروت: دار امواج.
٤٥- النقيب، خلدون حسن ١٩٩٩. الدولة التسلطية في المشرق العربي دراسة بنائية مقارنة. ط١ . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٤٦- هلال وآخرون، علي الدين. ١٩٩٨. الديمقراطية و حقوق الانسان في الوطن العربي. ط٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٤٧- والي، خميس حزام٢٠٠٣. إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر.ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٤٨- فواد عبدالله ، ثناء ١٩٩٧. اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي . ط١ . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
٤٩- جميل ، حسين . ١٩٨٦. حقوق الانسان في الوطن العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
٥٠- غليون ، برهان . ٢٠٢٥. الديمقراطية في العالم العربي. مساهمة في ندوة المشروع الحضاري العربي. فاس. تاريخ تسجيل الدخول الى الموقع ١٣/٣/٢٠٢٥الساعة ٨:٠٠ pm، https:// burhanghalioun.net .
٥١- ابراهيم ،سعد الدين. ١٩٨٨. المجتمع و الدولة في الوطن العربي . ط١ . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .